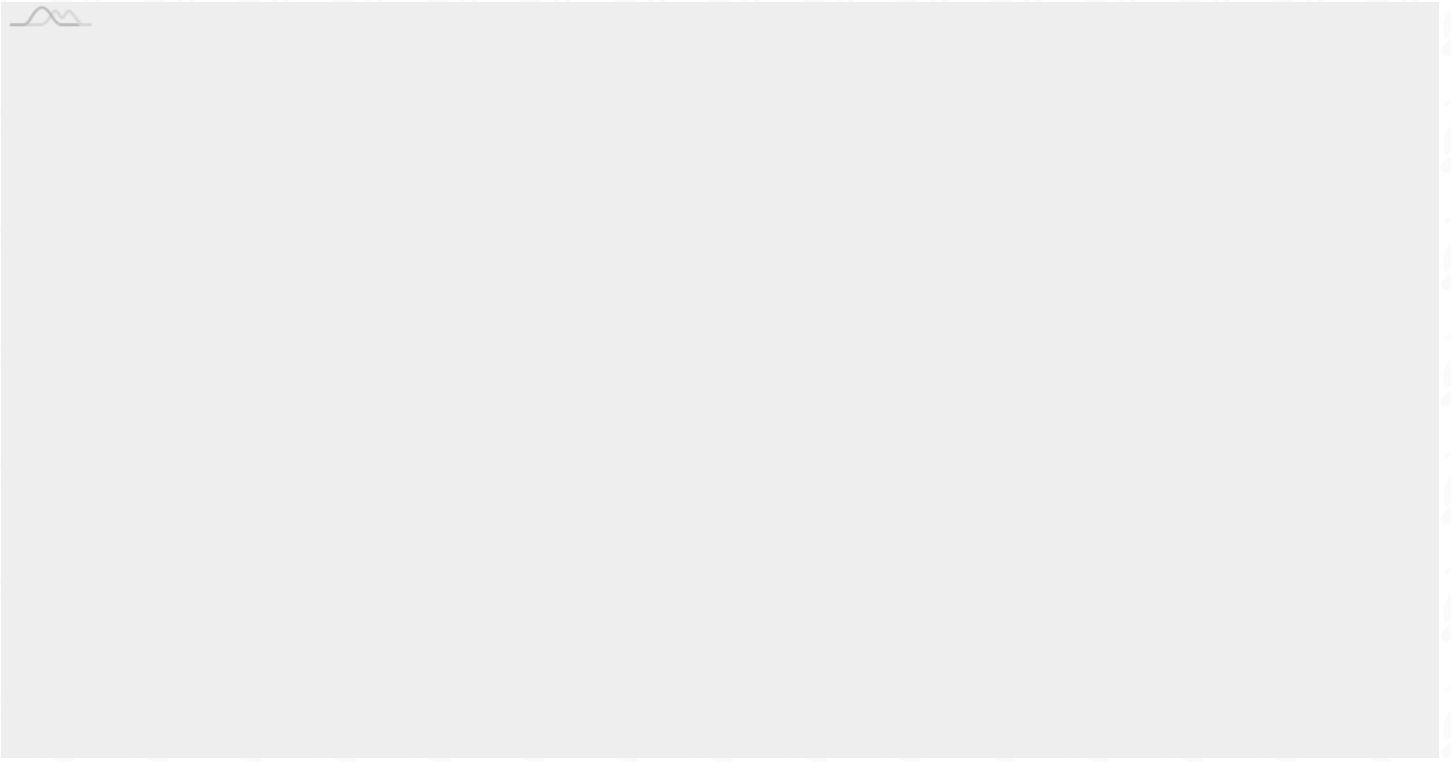


مؤشر

ترجمات





مودرن دبلوماسي: مصر تقاوم الدعوات الأمريكية لتسليح أوكرانيا

(ترجمات . مودرن دبلوماسي)

سلط تقرير نشرته مجلة مودرن دبلوماسي الضوء على رفض مصر الدعوات الأمريكية لتسليح أوكرانيا وما يعنيه ذلك لجهود واشنطن لدعم الحشد لأوكرانيا في حربها ضد روسيا.

وقال الموقع إن مسؤولين أمريكيين، بمن فيهم وزير الدفاع لويد أوستن، طلبوا من مصر تزويد أوكرانيا بالأسلحة، في محاولة لمساعدة الحكومة الأوكرانية في التغلب على نقص الذخيرة، لكن المسؤولين المصريين قالوا سرًا إن مصر ليس لديها خطط لإرسال الأسلحة، حسب ما كتبت «وول ستريت جورنال».

وقدم أوستن الطلب في مارس عندما التقى وزير الدفاع بالرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في القاهرة. وقال المسؤولون إن قادة مصر كانوا غير ملتزمين في ذلك الوقت، وقد أثار كبار المسؤولين الأمريكيين الطلب في مقابلات متعددة منذ ذلك الحين.

طلبت الولايات المتحدة من مصر تزويد أوكرانيا بقذائف مدفعية وصواريخ مضادة للدبابات وأنظمة دفاع جوي وأسلحة صغيرة، بحسب مسؤول أمريكي. وفي محادثات مع مسؤولين أمريكيين، لم ترفض مصر رفضًا قاطعًا الطلبات، لكن المسؤولين المصريين قالوا سرًا إن مصر ليس لديها خطط لإرسال الأسلحة.

عقبة أمام واشنطن

ويلفت الموقع إلى أن إحجام مصر عن تسليح أوكرانيا يمثل عقبة أمام جهود واشنطن الدولية لحشد الأسلحة والذخيرة لأوكرانيا في لحظة حرجة من الحرب.

كما تنخرط واشنطن في محاولة لحشد الدعم الدبلوماسي والمادي لأوكرانيا ومواجهة نفوذ الكرملين في جنوب الكرة الأرضية.

حاولت مصر عدم الانحياز لأحد الطرفين منذ غزو روسيا لأوكرانيا، وحافظت على علاقات ودية مع الحكومة الروسية. ويتمتع السيسي بعلاقة شخصية دافئة مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وحضر قمة القادة الأفارقة في سان بطرسبرج في يوليو. وتشترى مصر أيضًا غالبية قمحها من روسيا، وتتطلع موسكو إلى زيادة هذه المبيعات بعد أن تراجعت عن اتفاقية الشهر الماضي والتي كانت تسمح لأوكرانيا بتصدير الحبوب عبر البحر الأسود.

الضغط لحجب المساعدات

وأوضح الموقع أن إحجام الحكومة المصرية عن تسليم الأسلحة حتى الآن أثار مخاوف أعضاء الكونجرس الذين يضغطون على إدارة بايدن لعدم الإفراج عن 320 مليون دولار من المساعدات العسكرية وذلك من أجل مواصلة الضغط على الحكومة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وتقدم الولايات المتحدة لمصر 1.3 مليار دولار من المساعدات العسكرية كل عام، مع جزء صغير مشروط بسجل حقوق الإنسان في البلاد.

وكتبت مجموعة من كبار أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين رسالة الشهر الماضي إلى وزير الخارجية أنتوني بلينكين تحث فيها الإدارة على وقف المساعدة للعام الثالث على التوالي لحث مصر على إطلاق سراح السجناء السياسيين ووقف التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. وحث أحد عشر عضوًا

جيزاليم بوست: طائرة غامضة تحمل ذهبًا وأسلحة وأموالًا من القاهرة تهبط في زامبيا

(ترجمات . جيزاليم بوست)

اهتمت صحيفة جيزاليم بوست في تقرير أعدّه يوفال برنيه باحتجاز السلطات الزامبية لطائرة خاصة كانت قادمة من مصر وتحمل كمية من النقود وأسلحة وما يشتبه أنه ذهبًا.

وقالت الصحيفة الإسرائيلية إن لجنة مكافحة المخدرات الزامبية اعترضت طائرة تحمل خمسة ملايين دولار نقدًا وأكثر من 100 كيلوجرام مما يشتبه أنه ذهبًا في مطار كينيث كاوندا الدولي بالقرب من العاصمة لوساكا في 14 أغسطس، وفقًا لعدة مصادر.

وعثرت السلطات الزامبية على 5697700 دولار نقدًا، وخمسة مسدسات، وسبع مجلات، و 126 طلقة ذخيرة، و 602 قطعة يشتبه في كونها ذهبًا تزن 127.7 كجم، ومعدات لقياس الذهب. وفي وقت لاحق، قررت السلطات الزامبية أن القطع ليست من الذهب الخالص وكانت في الواقع مختلطة بالزنك والنحاس والنيكل.

وأعلنت لجنة مكافحة المخدرات الزامبية أنها ألقت القبض على 10 أفراد، من بينهم زامبي، ومواطن إسباني، ومواطن هولندي، ومواطن لاتفي، وستة مواطنين مصريين لحيازتهم بضائع خطيرة.

كما أعلن المدير العام للجنة ناسون باندا أنه من المحتمل أن يكون هناك زامبيون إضافيون متورطون في هذا الحدث. وبعد إجراء مزيد من التحقيقات، ألقى القبض على أربعة زامبيين آخرين.

غضب في مصر

وأشارت الصحيفة إلى أن الطائرة الغامضة أثارت غضبًا في مصر حيث اعتبرها الكثيرون جزءًا من الضعف المستمر للاقتصاد المصري.

تهريب الأموال من مصر

وتلفت الصحيفة إلى أن المواطنين المصريين يتكهنون بأن نقل مبالغ كبيرة من المال خارج البلاد إلى رجال أعمال موجودين في دول أجنبية مختلفة وخاصة الخليج هو جزء من عمليات العصابات الدولية، كما ذكرت صحيفة العربي.

وأصبح تهريب الأموال من مصر مصدر قلق متزايد حيث يسعى عديد من الأثرياء إلى نقل الأموال من مصر وإبعاد ثروتهم عن أعين السلطات.

ودعت النائبة المصرية سميرة القزاز الحكومة إلى توضيح وقائع الحادثة للمواطنين وفتح تحقيق. وأصبحت الواقعة حتى الآن القصة الأكثر انتشارًا على وسائل التواصل الاجتماعي المصرية، لكن السلطات المحلية حظرت نشرها من

جانب وسائل الإعلام المحلية، حيث نفت وكالة أنباء الشرق الأوسط التي تديرها الدولة أي علاقة للدولة بالطائرة. وأصبح هذا موضع شك حيث تظهر الصور على مواقع التواصل الاجتماعي وزير الداخلية المصري محمود توفيق يقف أمام الطائرة خلال زيارة لتونس.

كانت الطائرة نفسها من طراز جلوبال برس تي 7 - دبليو أس أس (WSS-T7 Express Global)، على الرغم من أن السلطات الزامبية ذكرت خطأً أنها من طراز تي 7 - دبليو دبليو (WW-T7)، ووفقاً لموقع تتبع الرحلات net.planefinder، كانت الرحلة السابقة للطائرة من عمان إلى القاهرة. كما سافرت الطائرة في السابق إلى دبي وطرابلس بليبيا. ولا يوجد حتى الآن مصدر ملموس لمعرفة مصدر الذهب المزيف.

وأوضحت الصحيفة أن الطائرة مملوكة لشركة فلاينج جروب ميدل إيست (East Middle Group Flying)، ومقرها دبي، وهي نفسها شركة تابعة لشركة مقرها أنتويرب تحمل الاسم نفسه والتي تستأجر طائرات خاصة أو مشتركة.

الاتصال الإماراتي

وأضافت الصحيفة أن مصر والإمارات كانتا حليفين على المدى الطويل منذ أن دعمت الإمارات الإطاحة بالرئيس المصري الإسلامي محمد مرسي في 2013. وبحسب العربي، لعبت المخابرات الإماراتية دوراً مهماً في الإطاحة بمرسي، مما ساعد على بناء صلات بين الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي والإمارات.

وأدت هذه العلاقات القوية إلى تعاون مكثف في الحرب الأهلية الليبية، حيث ذكرت صحيفة الجارديان أن البلدين متورطان بشدة في غارات القصف الجوي ضد الميليشيات الليبية في عام 2014. ويستند التعاون إلى رغبة كلا البلدين في منع الوجود الإسلامي المتزايد في ليبيا بشكل خاص والتمدد الإسلامي بشكل عام.

ودعم كلا البلدين الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر المتمركز في طبرق ضد الحكومة المعترف بها دولياً ومقرها طرابلس. وكان فشل حفتر في الاستيلاء على طرابلس هو الذي بدأ وقف إطلاق النار الحالي في الحرب الأهلية الليبية.

المونيتور: روسيا تسعى لإنشاء منطقة تجارة حرة في شمال إفريقيا في ظل العقوبات الغربية

(ترجمات . المونيتور)

نشر موقع المونيتور تقريراً للكاتب جاك داتون يسلط فيه الضوء على سعي روسيا لإنشاء منطقة تجارة حرة مع أربع دول من شمال إفريقيا هي مصر وتونس والجزائر والمغرب.

ووفقاً للموقع الأمريكي، فبعد أيام قليلة من استضافة القمة الروسية الأفريقية الثانية في سانت بطرسبرغ في نهاية يوليو، دعا الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى اجتماع لمجلس الوزراء.

وقال في ذلك الاجتماع إن روسيا وأربع دول في شمال إفريقيا - الجزائر ومصر والمغرب وتونس - تعمل على إنشاء منطقة تجارة حرة سيجري دمجها في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، وهو كتلة اقتصادية تضم روسيا وأرمينيا وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان.

ولفت الموقع إلى أن تجارة روسيا مع إفريقيا منخفضة وتتركز بشكل كبير في أربع دول: مصر والجزائر والمغرب وجنوب إفريقيا العضو في مجموعة البريكس. في عام 2022، بلغت التجارة الروسية الأفريقية 18 مليار دولار، بما في ذلك 4.7 مليار دولار من المواد الغذائية. هذا المبلغ يتضاءل أمام 282 مليار دولار المسجلة في ذلك العام بين الصين والدول الأفريقية.

لكن هناك إمكانية للنمو. على سبيل المثال، المغرب هو ثالث أكبر شريك تجاري لروسيا في المنطقة والتجارة بين البلدين آخذة في الارتفاع. وأفادت شركة أتلانار الإسبانية أنه من عام 2020 إلى عام 2021، ارتفعت التجارة بنسبة 42% لتصل إلى 1.6 مليار دولار. وزادت التجارة الثنائية بنسبة 25% منذ عام 2021، وهو اتجاه تقول وزارة الخارجية المغربية إنه استمر حتى الأشهر الأولى من عام 2023.

وأشار الموقع إلى أن العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي ودول أخرى في مجموعة السبع وأستراليا بسبب الحرب منعت 300 مليار يورو (326 مليار دولار) من احتياطات البنك المركزي الروسي، وتخضع 70% من الأصول في النظام المصرفي الروسي للعقوبات، وفقاً للمفوضية الأوروبية. ومع بدء تأثير العقوبات، تبحث روسيا في أماكن أخرى لتنمية اقتصادها.

وتقول انتصار فقير، الباحثة البارزة ومديرة برنامج شمال إفريقيا والساحل التابع لمعهد الشرق الأوسط، إنه من المنطقي أن ترغب دول شمال إفريقيا الأربع في توثيق العلاقات الروسية أيضاً.

الفوائد

ونقل الموقع عن سابينا هينبيرج، الباحثة في معهد واشنطن، قولها إن تونس ومصر على وجه الخصوص ستستفيدان من منطقة التجارة الحرة مع روسيا لأنها ستسمح لهما باستيراد الحبوب والأسمدة الروسية بتكلفة أقل.

وقالت للمونيتور: «من الناحية المثالية، ستساعد هذه الاتفاقية أيضاً في تصحيح بعض الاختلالات التجارية بين روسيا والمنطقة، لأن مستويات التصدير الروسية إلى هذه الدول أعلى بكثير من الصادرات الجزائرية/التونسية/المصرية إلى روسيا».

وبحسب ما ورد تهدف الاتفاقية أيضاً إلى تضمين مجموعة من القطاعات بما في ذلك السياحة - وهو قطاع اقتصادي مهم في تونس ومصر وقطاع يجب أن تحاول الجزائر تعزيزه.

ويعتقد جون ألتزمان، مدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، أن اتفاقية التجارة الحرة مع روسيا لن تغير قواعد اللعبة لهذه البلدان الأفريقية، ولكنها ستوفر «بعض الفوائد الهامشية».

وقال للمونيتور: «من المفترض أن عزلة روسيا تعني أنها ستقدم سلعاً بشروط جذابة، وهذا يساعدهم. كلهم مستوردون رئيسون للمواد الغذائية وروسيا تنتج الحبوب وغيرها من المواد الأساسية».

بالإضافة إلى ذلك، فإنهم يشتركون لأنفسهم بعض التفاهم مع روسيا، التي تؤثر إجراءات سياستها الخارجية في

جميع أنحاء القارة الأفريقية على مصالحهم الوطنية.

في الواقع، تتمتع روسيا بنفوذ في جميع أنحاء إفريقيا، وكان تعزيز العلاقات في القارة جزءاً من الخطة قبل وقت طويل من غزو موسكو لجارتها العام الماضي. وينظر الكرملين إلى عديد من البلدان الأفريقية على أنها أماكن ذات إمكانات اقتصادية عالية، وقد كان هذا واضحاً نظراً للوجود المتزايد لمجموعة فاغنر في القارة، على سبيل المثال. بالإضافة إلى كونها مجموعة مرتزقة، تدير مجموعة فاغنر أيضاً أعمالاً تجارية وتتهم بامتلاك حصص في مناجم الذهب واستغلال موارد طبيعية أخرى في إفريقيا.

تتمتع روسيا أيضاً بعلاقة استمرت عقوداً مع الجزائر ولها وجود قوي في ليبيا منذ سقوط الدكتاتور معمر القذافي في عام 2011.

وأشارت فقير إلى أنه لم ينجح أحد في جعل اقتصادات شمال إفريقيا أكثر تكاملاً والمتاجرة أكثر مع بعضها البعض.

وأضافت: «من منظور جيوسياسي بحت، إذا تمكنت روسيا من القيام بذلك، فهذا تأثير كبير يمكنهم تحقيقه في شمال إفريقيا».

وقال ديونيس سينوسا، محلل المخاطر السياسية والزميل الزائر في مركز دراسات أوروبا الشرقية، إن اتفاقيات التجارة الحرة تساعد في خلق ترابطات يمكن استغلالها على المدى الطويل لأغراض جيوسياسية.

وقال سينوسا للمونيتور: «روسيا مستعدة للتنافس على النفوذ الجيوسياسي في الجوار الشرقي للاتحاد الأوروبي في شمال إفريقيا بعد أن فقدت حصة كبيرة من الأهمية في أوروبا الشرقية».

وأضاف أن التجارة الحرة يمكن أن تكون جذابة لدول شمال إفريقيا التي تعتمد على واردات المنتجات الغذائية الزراعية.

وقال إن «الأمن الغذائي أصبح قضية ملحة بشكل متزايد بسبب تداعيات الحرب في أوكرانيا وبسبب عواقب تغير المناخ. وكلاهما تستغلها روسيا حتى في سياق مبادرات التجارة الحرة الجديدة».

المخاطر

ويلفت الموقع إلى أن هناك خطر من أن يفرض الغرب عقوبات على هذه البلدان لدخولها في ترتيب تجارة حرة رسمي مع روسيا، بالنظر إلى غزوها لأوكرانيا. ومع ذلك، فإن الصفقات التجارية تستغرق وقتاً طويلاً حتى تتحقق. لكن فقير قالت إن أحد الإيجابيات هو أن هذا الأمر يجري التفاوض عليه من خلال شريك تعتبره الجزائر «فاعلاً متعاطفاً».

وقالت هينبيرج: «النفوذ الروسي عبر شمال إفريقيا متنوع. ومن الواضح أن لديها علاقات وثيقة بالفعل مع مصر والجزائر، ولكن على الرغم من أن مستويات التجارة مع المغرب مرتفعة نسبياً مقارنة بالتجارة الروسية في أماكن أخرى من القارة، إلا أنها لا تملك النوع نفسه من الشراكة الاستراتيجية هناك كما تفعل الولايات المتحدة».

كما ترى الجزائر أن الولايات المتحدة حليف رئيس. وكان وزير الخارجية الجزائري في واشنطن الأسبوع الماضي يحاول تحفيز الاستثمار الأمريكي في بعض القطاعات نفسها حيث تسعى روسيا الآن إلى تعميق التجارة، مثل الطاقة والزراعة والأدوية.

وقالت هينبيرج: «توقيع اتفاقية اتفافية التجارة الحرة مع موسكو قد يردع الاستثمار الأمريكي. ومع ذلك، هناك عائق آخر وهو العداء العميق بين الجزائر والمغرب بشأن الصحراء الغربية، والذي يمنع دول شمال إفريقيا منذ عقود من تعميق تكاملها الاقتصادي. ولا أستطيع أن أرى كيف سيجد هذان البلدان فائدة كافية من تشكيل اتفاقية تجارة حرة مع روسيا ليكونا على استعداد لتخية خلافاتهما جانباً».

قالت هينبيرج إن روسيا ستستفيد سياسياً من سياسات العمل الجماعي مع الدول التي لم تتمكن أبداً من تشكيل اتحاد اقتصادي فيما بينها.

وقالت إن «موسكو تحاول أيضاً تذكير العالم والولايات المتحدة بوجودها وأهميتها في إفريقيا، لذلك سيكون هذا تذكيراً آخر من هذا القبيل».

وقالت فقير إنه من غير المرجح أن تنجح منطقة التجارة الحرة، لكن «إذا كان هناك من يستطيع القيام بذلك، بالنظر إلى فشل الآخرين، فربما كانت روسيا هي من يفعل ذلك».

أسوشيتد برس: إطلاق سراح أحد الناشطين وراء انتفاضة 2011 بعد العفو الرئاسي

(ترجمات . أسوشيتد برس)

اهتمت عدة صحف أجنبية، بينهم واشنطن بوسطن، بخبر الإفراج عن الناشط البارز أحمد دومة بموجب العفو الرئاسي والذي أوردته وكالة أسوشيتد برس.

وقالت الوكالة الأمريكية إن أحد الناشطين المصريين وراء انتفاضة 2011 التي أطاحت بالرئيس المستبد حسني مبارك خرج من السجن يوم السبت بعد عفو رئاسي بعد أن أمضى ما يقرب من 10 سنوات خلف القضبان.

أفرجت السلطات عن الناشط البارز أحمد دومة من مجمع سجون خارج القاهرة حيث كان يقضي عقوبة بالسجن لمدة 15 عاماً بعد إدانته بالمشاركة في اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن في العاصمة المصرية في ديسمبر 2011، وفقاً للمحامي الحقوقي خالد علي.

وكتب علي على فيسبوك «دومة حر». ونشر صورة تظهر الناشط مع المرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي خارج مجمع سجن بدر.

وأشارت الوكالة إلى أن الاشتباكات التي استمرت قرابة أسبوع وخلفت نحو 40 قتيلاً ندلعت بعد أن نزل نشطاء معظمهم من الشباب إلى الشوارع للاحتجاج على الانتقال السياسي بعد مبارك الذي أشرف عليه الجيش. وتضمنت أعمال الشغب حريقاً دمر أجزاء من مكتبة تضم مخطوطات وكتباً نادرة. وتضررت مبان حكومية أخرى، بما في ذلك البرلمان، خلال الاحتجاجات.

لفتت الاشتباكات الانتباه الدولي عندما صُورت شرطة مكافحة الشغب وهي تضرب وتجرّد وتركل المتظاهرات في

ميدان التحرير بالقاهرة، مركز انتفاضة 2011.

ومُح دومة العفو مع أربعة سجناء آخرين، وفقاً لمرسوم رئاسي. ونشرت قرارات العفو المؤرخة السبت في الجريدة الرسمية المصرية.

تلقي النشطاء نبأ الإفراج عن دومة بابتهاج على وسائل التواصل الاجتماعي، ودعوا إلى إطلاق سراح نشطاء آخرين مسجونين مؤيدين للديمقراطية.

وكتبت منى سيف شقيقة الناشط المسجون علاء عبد الفتاح على فيسبوك «دومة لم يخرج من السجن منذ 2013. قلبي سينفجر».

حُك على دومة، 37 عاماً، لأول مرة في عام 2015 بالسجن مدى الحياة مع 229 متهماً آخر حوكموا جميعاً غيابياً. واستأنف دومة الحكم وأمرت أعلى محكمة استئناف في مصر بإعادة محاكمته، مما أدى في النهاية إلى الحكم بالسجن 15 عاماً وغرامة قدرها 6 مليون جنيه مصري، حوالي 195 ألف دولار.

دعوات لإنهاء القمع

وأشارت الوكالة إلى أن دومة كان أحد وجوه الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية عام 2011 التي اجتاحت أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان وأنهت حكم مبارك الاستبدادي الذي استمر قرابة ثلاثة عقود. كما كان دومة من أشد المنتقدين للرئيس الإسلامي محمد مرسي، الذي أُطيح به في 2013 وسط احتجاجات حاشدة ضد حكمه المثير للانقسام الذي دام عاماً واحداً.

لسنوات، دعا عديد من السياسيين والشخصيات العامة الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى العفو عن دومة، كجزء من الدعوات المتزايدة لإنهاء حملة القمع المستمرة منذ سنوات ضد المعارضة. وأُفرجت السلطات المصرية في الأشهر الأخيرة عن مئات النشطاء بعد أن تعرض سجلها في مجال حقوق الإنسان للتدقيق الدولي عندما استضافت قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ في نوفمبر.

شنت مصر، الحليف المقرب للولايات المتحدة، حملة قمعية واسعة النطاق ضد المعارضة على مدى العقد الماضي، وسجنت آلاف الأشخاص. معظم المسجونين من أنصار مرسي، الرئيس الإسلامي، لكن حملة القمع اجتاحت أيضاً نشطاء علمانيين بارزين.

وفي الأشهر الأخيرة، سمحت حكومة السيسي ببعض الانتقادات لسياساتها وسط أزمة اقتصادية مروعة ودعوات متزايدة لإصلاح سياسي قبل الانتخابات الرئاسية لعام 2024.

الحوار الوطني

وتلفت الوكالة إلى أن تخفيف سياسة الحكومة بعدم التسامح مطلقاً مع المعارضة بدأ في أعقاب دعوة الرئيس لإجراء حوار وطني في أبريل من العام الماضي بهدف صياغة توصيات لمستقبل البلاد.

وقال السيسي، الأربعاء، إنه تلقى مجموعة من المقترحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من الحوار سيجري دراستها وتنفيذها وفقاً لسلطته القانونية. وقال إن المقترحات الأخرى على المنصة أكس (X)، تويتر سابقاً، ستحال إلى البرلمان للمداولات.

وتشمل المقترحات، التي حصلت عليها وكالة أسوشيتد برس، إصلاح قوانين الانتخابات وتحسين حقوق الإنسان،

مثل إنشاء لجنة لمكافحة التمييز. كما تتضمن توصيات أخرى حول التعليم والاقتصاد والسياحة.

ميدل إيست أي: قوات الأمن تعتقل صحفياً بعد تقرير عن ضبط مسؤولين على متن طائرة في زامبيا

(ترجمات . ميدل إيست أي)

قال موقع ميدل إيست أي إن قوات الأمن المصرية اعتقلت صحفياً محلياً غطى قصة إخبارية يزعم أنها تتعلق بخمسة مسؤولين مصريين على متن طائرة خاصة احتجزتها السلطات الزامبية في وقت سابق من هذا الأسبوع.

أفاد موقع مدى مصر أن قوات الأمن اعتقلت كريم أسعد ليل الجمعة من منزله في الشروق، وهي مدينة في المنطقة الشرقية من القاهرة.

وقالت زوجة أسعد لمدى مصر إن الاعتقال وقع بعد أن داهمت القوات منزل عائلته. وقالت إن القوات اعتدت خلال المداهمة على أسعد وزوجته وهددت حياة ابنهما.

كما طالبت القوات أسعد بالوصول لحسابات منصة ماتصدقش - حيث نشرت تقاريره - وحذف مقالين يتعلقان بهوية المصريين على متن الطائرة التي احتجزت في زامبيا.

وبحسب التقارير، كانت الطائرة محملة بملايين الدولارات نقدًا وذهبًا وأسلحة. وزعمت التفاصيل أن رائدًا بالجيش المصري كان على متن الطائرة، إلى جانب عديد من المسؤولين المصريين الآخرين.

وقالت زوجة أسعد خلال المداهمة إن القوات أبلغتهم أن المنصة لا تفهم «خطورة ما نشره».

وقالت المنصة، في بيان نُشر على فيسبوك يوم الأحد، إن موقعها على الإنترنت «تعرض أيضاً لهجوم منسق» من جانب السلطات المصرية.

وقالت المنصة «في الوقت نفسه، يتعرض فريقنا من الصحفيين الاستقصائيين لهجوم أمني مواز». وأضافت «نحمل السلطات المصرية مسؤولية سلامة فريقنا».

هويات مسربة

ويلفت الموقع البريطاني إلى أنه جرى الكشف في البداية عن أسماء خمسة مصريين كانوا على متن الطائرة المستأجرة في رسالة مسربة أرسلها محاموهم على ما يبدو إلى ناسون باندا، المدير العام للجنة مكافحة المخدرات في زامبيا.

تنص الرسالة على أن المحامين يتصرفون نيابة عن الأفراد المذكورين وأنهم محتجزون منذ 13 أغسطس.

وبحسب ما ورد عمل أحد الأفراد المذكورين في الرسالة مساعداً للملحق العسكري برتبة رائد في السفارة المصرية

في واشنطن عامي 2011 و 2012، وفقاً لأرشيف وزارة الخارجية الأمريكية.
وكان شخص آخر ورد اسمه في الرسالة تاجر ذهب يمتلك عدداً من متاجر المجوهرات في مصر.
اتصلت ميدل إيست آي بالسفارة المصرية في واشنطن للتعليق لكنها لم تتلق رداً بحلول وقت النشر.
